



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم
رجب 1420هـ الموافق 12 أكتوبر 1999م

في ما يلي النص الكامل للخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإداراة وممثلو المواطنين:

الحمد لله والصلوة والسلام على مولانا رسول الله وأله وصحبه،

خدامنا الأوفياء ورعايانا المخلصين ولاده وعملاه ورؤسائه بماله وسائل المنتخبين الهمسيين،
حضرات السيدات والسلامة،

يحبب لنا أن نلتقي بكم في هذا البجمع المبارك الذي يضم المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإداراة وممثلو المواطنين.

وإنه لمن حسن الحال أن ينعقد هذا الاجتماع في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية التي تفرض بمكانتها خاصة، لا لأنها القطب الاقتصادي للملكة فحسب، ولكن لأنها مواعي التحديث ومستلزمات المنافسة لم تصرفها عن أصالتها وروحها.

فقد اجتمعت فيها بتواقوٍ وتلاوٍ عوامل كثيرة جعلتها صورة ملخصة لواقع الوطن المتعدد باستمرار، بدءاً من سكانها الوفدرين إليها من مختلف أنحاء إقليمها تضمه من مهني وحرف وصناعات ومرافق إنتاج متنوعة، وما تضمه من بنية تحتية متعددة، مما بوأها الموقع المرموق الذي تنته.

وإن مما زاد هذا الموقع رفعة ما تختلله هذه المدينة في قلوبنا وقلوب جميع المغاربة من ذكور في المفلاح من أجل حكمة المغاربي وحرىته الذي قاده بحث التحرير بهذا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس حتى

أنه لقب بـ "ملا الكريان سنحرا". وقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملا العسن الثاني، حبيب الله ثراه، ينصر محبكم بعطف صابغ ويليها عنابة فائقة، وكان يراها قاصرة اقتصادية للمغرب قاصرة، وقد بلادته الدار البيضاء وساكنتها حباً يحب وعنهاء بعرفان وجميله بوفاء.

وإنماء لهذا المكانة المتميزة للدار البيضاء، أبو أكرم الله متواه، إلا أن يضفي عليها أصحابها روحياً بإقامته معلمة كبرى وحضارية هيئتها فخر للمغرب، ألا وهي مسجد الحسن الثاني.

حضرات السيدات والسلامة،

إننا لمبتعدون لهذا اللقاء بين القائمين على الشؤون المحلية الذين اختارهم السكان والسلفيين على المصالح العمومية الذين هم ممثلون عن حكومتنا في حواجز عملهم.

إن مسؤولية السلطة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الممتلكات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة التصروف اللازم لأجلها على النحو الذي تقتضيه حركة العقير والقانون، في خود الاختيارات التي تسير على يديها من ملكية دستورية وتعهدية حررية ولiberالية اقتصادية وواجبات اجتماعية بما كرسه الدستور وبطبيعة الممارسة.

ونريد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد للسلطة، وما يرتضيه بها، مبنية على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية والتراث الفركي والعماليقية وعلى السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهو عنها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين، ولكن تتطلب احتكاراً مباشراً بهم وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

إن على إخبارنا الترابية أن تركز اهتمامها على ميدان أضحت تتخذه الأهمية والأولوية، مثل حملية البيئة والعمل الاجتماعي، وأن تسخر جميع الوسائل لإدماج الفئات المهمومة في المجتمع وضمان كرامتها.

إذما كان خيارنا للأمركيبة راسنا، فإننا، في منحور إعانتها مستوراً جديداً، نصرأ أمرنا إلى حكومتنا لتعزز على أنخراطها مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكييف النظم العمالي مع مستجدات الحياة المحلية، وذلك على ضوء توصيات المناصرة الوطنية السابعة التي حثت بمصداقه والدنا، حبيب الله ثراه.

إن الجهة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية المحلية وبطلاً خصباً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفضاءً فسيحاً للفكر والتخصيص، في إطار واسع لمستقبل أفضل في تعاون وانسجام مع الوحدات الترابية الأخرى باعتبارها أداة توحيد وعنصر التعلم.

وفي هذا الصدد، نصرأ أومنا بحكومة أن تكتب في القريب العاجل على وضع مجموعة من التصور التصييقية للقانون المنظم للجهة حتى تتمكن هذه المؤسسة من المساهمة في التنمية.

إن الأمريكية لا يمكن أن تتحقق الأهداف المتوقعة منها إلا إذا وآكيدها مسلسل عدم التركيز الذي يضر بنقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى مندوبيها المحليين.

حضرات السيدات والسلالة،

إنكم من هنا تدركون، لا شك، أهمية العنصر الاقتصادي والاجتماعي ومقدار ما نعيده له من عناية كبيرة. وانهلاقاً من الثقة التي ينحو بها بلدنا لدى الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات المالية والبنكية، فإننا نتطلع إلى إقامة اقتصادية نوعية.

إن السيلق المشجع الذي يجعل بلدنا يندرج ضمن الاقتصاديات الناهضة لم يكن وليد الصدفة. لقد عرفنا بلادنا في الآونة الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والضريبية والقانونية، من أجل حفز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار.

وإذا كان نسجل بارتياح قوة اقتصادنا على الالتفاف مع التحولات العالمية، فإن النتائج الحقيقة لا ترقى إلى ما نريد. فلا يزال الاستثمار الخاص الذي هو جسر الراوية للإقلاع الاقتصادي متراكماً تغلب عليه الانتهارية والخوف من العيادة وقلة الابتكار.

إننا لنعي أن هناك جملة من المعوقات البنوية كانت تضر في مراكز القرار والقوة بين روح القوانين ومنحوقها، مما يعكس سلباً على تطبيقها والبحث في الإيجاز دون وجوب ضوابط قانونية ضد هذه الممارسات.

ولتعديل كل الصعاب ولمنح الفرصة للنجاح البعضي والاستثمار، خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة التي ينبع الدليل عليها في إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل، قررنا إنشاء لجنة خبراء تحت رئاستنا، تصب عدتها قواعد العقلانية، تهدف إلى معرفة موقع الفلل واقتراح الوسائل

الكافحة بتبيين الإجراءات وإزالة كل المعاوز التي تعيق التحالف بين المستثمر والإدارة، تفاديا لازعاج المعنيين ونزع الثقة منهم الشيء الذي يعلهم يتركاون فيما يوكلون القيام به، وربما يتخذون عنه.

ولترسيخ هذا الإصرار المشجع للفاعلين الاقتصاديين، فإن عزمنا وصيده كذلك على ترسیخ حاولة المقر والقانون في الميدان الاقتصادي، وعلى إصلاح القضاء والرفع من عدالة العدالة التجارية وكل وضعي القوانين المالية الملائمة.

على أننا نوكِّل الانتباه إلى أن النهوض بالميدان الاقتصادي والاجتماعي يتطلب إضافة إلى ما سبق، إلى مقومات تحكمه، وفيه كليعتها التقرير بين مختلف الفاعلين فيه وبين ممثلين السكان، بالمشاركة في المناقشة وإبداء الرأي لتحديد الاختيارات العملية المناسبة، مما يشجع على تعميق فضيلة التشاور والمحوار بصرامة ووضوح، وبما ينميه الجميع الشخصية الموقرة التي تتحقق بالتقدير في إطار من احترام حرية العمل والحقوق النقابية والعنوية بالشكل الاجتماعي وإتاحة فرص المساهمة والاندماج للمواطنين كافة، بدون أي اعتبار أو تمييز، وبما يوفر لهم ضروف الحياة السعيدة ويسهل لهم وسائل الراحة والرفاه.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب قد استطاع القيام بإصلاحات جذرية أكسبته مصداقية ومكنته من بناء مشروع مجتمعي يستند إلى الديمقراطية تدعيمها تنمية مستدامة. إن هذا الاقتراح وما يبعث في نفوسنا جميعا من ارتياح له هو العاشر لنا على تعميق الثقة وتقوية الإيمان والدافع لنا إلى المتابعة على يد الع فهو ليس فقط حل المشكلات مقدما لكنه عويسة، ولكن كذلك لمواجهة القرن المقبل الذي فينا على مشارفه، ولرفع التحديات الكبرى التي ستواجهنا فيه من مواكبة مستجدات التحور العلمي والتكنولوجي ومتغيرات العولمة.

فلتسيراوا حفظكم الله ورعاكم ووفقكم وسدكم خصائص النهج الذي رسمناه، ولتبليغوا بذلكانا في عموم الجماعات والأقاليم ما نكر لكم ولهم من عطفاً سانع ورضاعاً ميم، ولتجددوا في الاقتفام بمصالحهم والعنوية بشؤونهم والنهوض بالمسؤولية التي تتحملون أعباءها الجسيمة بكل ما تستلزم من صدق وإخلاص ونزاهة واستقامة ومتانة على مواصلة الإصلاح الذي نسعى إليه لتحقيقه إن أريده إلا الإصلاح ما استطعت وما توقيعه إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.